تصريحات المشهداني حول السُنة والمناصب الأمنية تثير غضب "المشروع الوطني"

علّق "المشروع الوطني العراقي"، برئاسة جمال الضاري، اليوم الخميس، على تصريحات رئيس مجلس النواب العراقي محمود المشهداني بشأن "عدم تواجد القيادات السنية في المناصب الأمنية"، مؤكداً أن قوله "لا تظلون تعوون وتشتركون في حكومة بسعر بخس" يُعد "خطاباً هابطاً".

وقال "المشروع الوطني العراقي"، في بيان تلقت "المطلع" نسخة منه، "نُدين بشدة التصريح المهين الصادر عن رئيس مجلس النواب ومرشح تحالف السيادة – تشريع، محمود المشهداني، الذي قال: (لا تظلون تعوون واشتركوا بالانتخابات لاستحصال الحقوق)، إذ إن هذا (الخطاب الهابط) لا يليق بشخصية سياسية تولت رئاسة البرلمان مرتين، وكانت جزءاً من العملية السياسية منذ عام 2003، ولا يجوز أن يصدر ممن يُفترض أنه يمثل أهل السُنة بشكل خاص والعراقيين بشكل عام، الذين دفعوا أثماناً باهظة من الدماء والتهميش والتهجير دفاعاً عن حقوقهم وكرامتهم".

وأضاف "المشروع"، "ونسأل المشهداني: إذا كنتَ في السلطة منذ عقدين ولم تستطع تحقيق الحقوق، فبأي منطق تطلب من الناس تجديد الثقة بك؟. لقد كان الأجدر بك أن تعتذر وتُقيم إخفاقاتك السابقة بدلاً من

الإساءة للناخبين، وأنتَ الذي وصفت نفسك سابقاً عند استلام الحكم بأنك (مقاول تفليش وجئت حتى تنتقم ولا تبني الدولة)، وأنتَ نفسك الذي أعلنت في الإعلام أنك (تتستر) على ملف فساد كبير وخطير، في حال كُشف النقاب عنه ينهار النظام السياسي!".

وتابع، أن "التصريح الذي أدلى به رئيس مجلس النواب العراقي، لا يمسّ كرامة العراقيين فحسب، بل يعكس استخفافاً خطيراً بحقوقهم الدستورية، وإن محاولات تبريره من قبل البعض بتقدم السن لا تُعفيه من المسؤولية، فالإساءة لم تكن زلّة لسان، بل تعبيراً عن نظرة متعالية لا مبرر لها، كما أنه يمثل إهانة صريحة لأخلاقيات العمل السياسي، ويستوجب موقفاً واضحاً من تحالفه ومن جميع القوى السياسية، احتراماً لكرامة وإرادة الناخبين الذين أُهينوا علناً على لسان من يدعي تمثيلهم، وفشل مراراً في استحصال حقوقهم، وكان طوال عشرين سنة مجرد ذراع منسوبة للسُنة لكنها تعمل لصالح أطراف أخرى داخلية وخارجية".

وكان رئيس مجلس النواب العراقي، محمود المشهداني، ضيفاً في أحد البرامج التلفزيونية مؤخراً، وجه خلاله رسالة للقيادات السياسية السُنية، أثناء إجابة على سؤال: "لماذا السُنة لا يتواجدون في إدارة المناصب الأمنية؟"، قائلا: "السُنة يُلامون على ذلك بسبب عدم أخذ الحقوق. إذن لا يظلون يعوون ويشتركون في حكومة بسعر بخس، الموضوع أزمة قيادة".